

Distr.: General  
19 November 2015  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السبعون

الجمعية العامة  
الدورة السبعون  
البند ٤٤ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، موجهة  
إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية  
العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ي. خالد شفيق  
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك وجرى تعميمها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة ووثائق مجلس الأمن (-A/70/447/S/2015/822)، والتي تتضمن، مرة أخرى، ادعاءات كاذبة مماثلة للادعاءات التي وردت في رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

في البداية، أريد أن أؤكد مجدداً، فيما يتعلق بمزاعم ما يسمى ”خروقات تركيا لقواعد الملاحة الجوية الدولية“ و”انتهائها للمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص“، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بمعرفة وموافقة تامتين من السلطات المختصة في الدولة، التي ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة عليها من أي نوع كان. فهئية الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الملاحة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها.

ولا أساس أيضاً للمزاعم الواردة في الرسالة فيما يتعلق بالموانئ القبرصية التركية، لأن ليس لدى الإدارة القبرصية اليونانية أي ولاية أو سيطرة على شمال قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المزاعم تتجاهل الحقائق الراهنة في الميدان، وأعني هنا وجود دولتين مستقلتين على جزيرة قبرص، تتمتعان بالحكم الذاتي وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما فيما يتعلق بالادعاءات الكاذبة المتكررة بشأن مطار إركان في الشمال، فينبغي التشديد مرة أخرى على أن مركز إركان للمراقبة الجوية ومطار إركان المتقدمين تكنولوجياً، في شمال قبرص، ما فتئا يقدمان خدمات الملاحة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض الجانب القبرصي اليوناني في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الملاحة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمثياً مع سياسة العزل التي فرضها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الحين، ظلت جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة إدارة الطيران المدني التابعة للجمهورية التركية لشمال قبرص ووفقاً للإذن الصادر عنها. وليس لدى الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية أو سيطرة على هذا المجال الجوي.

وتستوفي تشريعات الجمهورية التركية لشمال قبرص المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية بجميع معايير وتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي، حيث أنها توفر ملاحه مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إركان أو تغلق منه، أو التي تستخدم المجال الجوي للجمهورية التركية لشمال قبرص. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي تماما المعايير الدولية، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي. وقد زاد عدد مراقبي الحركة الجوية تمشياً مع ازدياد عدد الرحلات الجوية على مر السنين، ويتعاون مركز إركان للمراقبة الجوية على نحو منتظم ووثيق مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة من أجل كفاءة سير جميع الرحلات الجوية بأمان في المنطقة. ففي عام ٢٠١٤ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إركان ما يقرب من ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ راكب، في حين يُتوقع أن يبلغ عدد الركاب في عام ٢٠١٥ ما مقداره ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ راكب. علاوة على ذلك، استخدمت ٢٥ ٠٠٠ طائرة تقريبا مطار إركان في عام ٢٠١٤ لرحلات الوصول والمغادرة، كما استخدمت ٢٠٠ ٠٠٠ طائرة تقريبا مجال إركان للإرشاد الجوي. ويُتوقع أن يبلغ هذان الرقمان نحو ٢٧ ٠٠٠ طائرة و ٢١٠ ٠٠٠ طائرة، على التوالي، في عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاحة الجوية، بما يتفق تماماً مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وهو مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة الأساسية.

وفي الوقت الذي تحقق فيه المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة تقداً سريعاً في سياق عملية موجهة نحو تحقيق النتائج، أرى أنه من الضروري أن نؤكد على ضرورة توجيه كامل جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للتزاع في قبرص وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، وأعني توحي إقامة شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية، مرة أخرى، بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأطلب إلى الجانب القبرصي اليوناني الكف عن هذا الأسلوب الذي عفا عليه الزمن والذي لا يؤدي إلا إلى نتائج عكسية. وهو أسلوب لا يعبر عن الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. إذ ينبغي ألا يغيب أبداً عن ذهننا، بصفتنا شريكين في المستقبل في جزيرة قبرص، أن الحل لمشكلة قبرص سوف يعالج بطريقة شاملة

جميع المسائل العالقة بين الجانبين، ولذا ينبغي لنا أن نركز جميع جهودنا في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد تسوية.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد بأننا ملتزمون، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالحفاظ على موقفنا البناء والإيجابي في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على انتهاج مسار مماثل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص